Issue 6113-6114 Saturday-Sunday 11-12/8/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6113-6114 السبت–الاحد 29 من ذي القعدة 1439 هـ 11-12 من آب (اغسطس) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

رؤية لدستور جديد

إختلافات النظام الرئاسي والبرلماني

شهاب احمد العنبكي
بغداد

الاختلاف الاول :- ان الجهة التنفيذية (الحكومة –مجلس الوزراء) في النظام البرلماني تعتمد على دعم الاغلبية داخل المجالس التشريعية للبقاء في سدة الحكم ولتمرير مشاريع القوانين والتشريعات التي تقدمها . اما في النظام الرئاسي فالجهة التنفيذية تحتاج الى الاغلبية التشريعية لتدعم مشاريع القوانين والتشريعات التي يقدمها الرئيس حصرا .

الاختلاف الثاني :- في النظام البرلماني يكون انتخاب رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) بواسطة الهئيات التشريعية . اما في النظام الرئاسي فأنتخاب الرئيس يكون من قبل الشعب مباشراً او عن طريق هيئة انتخابية رئاسية منتخبة من الشعب .

الاختلاف الثالث :- ان الانظمة البرلمانية تتكون من هيئات تنفيذية جماعية او مشتركة . اما في النظام الرئاسي فيتكون من شخص واحد وهيئات تنفيذية غير جماعية .

علما ان النظام البرلماني تأخذ به الدول الملكية او الجمهورية على السواء اما النظام الرئاسي فيكون في الدول الجمهورية فقط . وان النظامين فيهما فصل بين السلطات ولكن بشكل مختلف .اننا نرجح الاخذ بالنظام الرئاسي وليس بالنظام البرلماني في العراق بل وفي الدول العربية وبالذات الدول التي خطط لها الاستعمار الحديث وبدعم من الكيان الصهيوني لتكون ساحة اقتتال وفتنة وتقسيم والتي صورها بانها دول لا يراعى فيها حقوق الانسان او الديمقراطية او حقوق الاقليات كذبا وزورا كما في (سوريا وليبيا ومصر وتونس واليمن) واما الترجيح يكمن في المبررات الاتية :

المبرر الاول :- ان النظام البرلماني في العراق لم يعد صالحا لتطبيقة اذ انة لم يستجب للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة اضافة الى التحديات التي جاء بها المحتل الامريكي عندما اسقط النظام الرئاسي السابق عام 2003 وان النظام البرلماني لم يقدم الحلول المقبولة لما يواجهة العراق من مشاكل قومية ومذهبية بعد الاحتلال وكذلك فأن هذا الدستور قد كتب بأيدي عراقية ورؤى امريكية استعمارية غايتها ابقاء العراق دولة قابلة للتجزئة في اي لحظة وضعيفة ومهد لأشعال الفتنة والاقتتال بين مكونات واطياف الشعب العراقي فكيف وهو المستعمر يضع حلولا لدولة خطط لاحتلالها وتقسيمها منذ عدة عقود .

المبرر الثاني :- ظهرت مشاكل كثيرة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تحول دون الفصل الحقيقي بين السلطات وكذلك تعطيل القوانين التي تصدرها السلطات التنفيذية وذلك بسبب الاختلافات والمساومات داخل قبة البرلمان اضافة الى وجود تدخلات كثيرة وتأثيرات متعددة على السلطة القضائية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية مما جعل السلطة القضائية غير مستقلة من الناحية العملية وبالذات ما يتعلق منها بالفساد الاداري والمالي للاشخاص المتنفذين في السلطة التشريعية او التنفيذية الذي ادى ذلك الى عدم استقرار النظام السياسي في العراق وزيادة مشاكله الاقتصادية بالرغم من حجم الميزانية الكبير .

المبرر الثالث :- ان الرئيس في النظام الرئاسي يعني انة منتخب مباشرة من الشعب وهو الذي يحصل على الاغلبية المطلقة عن طريق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية في البلاد ويرى فقهاء وانصار النظام الرئاسي ان الرئيس يمثل الشعب بشكل اكبر وهو الذي فاز بأصواته وفي العراق وفي ظل ما يعانية الشعب العراقي من توزيع السلطة بين الرئاسات الثلاث والذي ادى بدوره الى ضعف القرار الصادر من السلطة التنفيذية وصعوبة تطبيقة حتى داخل المركز لغياب المركزية من جهة وضعف فرض العقوبات على الاشخاص المسيئين من جهة اخرى ولكل ذلك مردودات سلبية كثيرة ادت الى ضعف فرض القانون وظهور سلطة القبيلة والعشيرة بدلا منة

المبرر الرابع :- يعالج النظام الرئاسي السلطات الثلاثة من البيروقراطية الموجودة والاجراءات الروتينية التي يعاني منها النظام البرلماني , وتحقيق الاهداف المرسومة للسلطة التنفيذية ويعطي زخما وقوة لتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية وبرؤى موحدة وثابتة .

المبرر الخامس :- ان النظام الرئاسي يقلل من توزيع السلطات الادارية داخل المركز (العاصمة) والمحافظات كمجالس المحافظات او الاقاليم التي اصبحت عبئ على ميزانية الدولة ,من رواتب وحمايات المسؤولين وبمختلف مستوياتهم وغيرها من المصاريف التي لا موجب لها اضافة لضعف السلطة التنفيذية داخل المحافظات وما تظهر من مشاكل وخلافات بين سلطة المركز وسلطة الاقاليم والمحافظات ولايخفى على الجميع الخلافات التي حصلت بين المركز واقليم كردستان العراق او مع محافظة البصرة التي تطالب بأنشاء اقليم واعطائها نسبة من واردات النفط وغيرها من المشكلات مع محافظات اخرى والاسباب متعددة وهي من نتائج النظام البرلماني الاتحادي الذي اقره الدستور الحالي .

اما ما يعاب على النظام الرئاسي فهو وفي الغالب سيكون مدخلا لحكم شمولي دكتاتوري يتم الوصول الية عبر الاليات الديمقراطية وخير دليل ماكان علية النظام العراقي السابق او الانظمة في دول (مصر او ليبيا او اليمن) .

ومهما يكن من حال فان النظام الرئاسي ووفقا لما يحدث الان في العراق هو المنقذ المهم والضروري لصيانة وحدة العراق وفرض النظام والامن والحد من هيمنة وسلطة الاحزاب الكثيرة التي اثرت على سيادة العراق ووحدتة واضاعت الثروة الاقتصادية وان هذه الاحزاب تزداد قيمنتها على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما ادى ايضا الى ضعف السلطة التنفيذية وتردي حالة الامن وفقدان الامان وزيادة البطالة وتفشي الفساد الاداري في مفاصل الدولة ومؤسساتها وكذلك ادى النظام البرلماني بعد سقوط النظام السابق وتدخل الاحتلال الامريكي في كافة مفاصل الدولة الى تدني المستوى المعاشي لاغلب شرائح المواطنين وكذلك ادى هذا الحال الى ضعف العراق عسكريا وزيادة تدخل دول الجوار بشؤنة الداخلية وحتى على القرار السياسي المتعلق بسياسة العراق الخارجية او الاقليمية. علية فلا بد من نظام رئاسي وليس نظاما فدراليا اتحاديا خلافا لما قالة السيد رئيس الجمهورية المحترم فؤاد معصوم الذي قال ((اذا ما اتخذ شعب العراق قرارا ضد الفدرالية فأن المشكلة الكردية لن تحل وقد تضطر الى العودة للقتال)).

ان النظام الرئاسي اذا كان يضمن وحدة العراق وصيانة حقوق القوميات والاقليات والاديان الاخرى والموجودة اصلا في العراق ومنذ زمن سحيق ووجود قائد عادل مميز يقود العراق الى بر الامان ويجعل منه دولة قوية لا فرق فيها بين مواطن واخر لا على القومية ولا على الدين وان الاشخاص الاكفاء هم الذين يتولون زمام القيادة في هذا البلد فلا داعي لدولة كتب دستورها دولة محتلة ترغب بتمزيق هذا الوطن وجعلة دولة ضعيفة مقابل الدول الاقليمية من جهة واسرائيل من جهة اخرى .اذا لابد من قائد عادل وحكيم ومميز.

ثانيا .. العراق بحاجة الى قائد مميز ... لابد لنا من تعريف القيادة كما جاءت على لسان بعض المختصين وقي تعني ((القدرة على تحريك الناس او الشعب الى الهدف ,وقد يكون قدف القائد ساميا ونبيلا او سيئا او سفيها.))

وقد حدد اغلب المختصين على ان الناس على ثلاثة انواع , فواحد بالمئة منهم يخرج قائدا وذو شخصية جذابة وواحد بالمئة ايضا منهم لا يصلح للقيادة والباقي من المئة من الممكن ان يكون قائدا بعد ان يتعلم القيادة بالشكل النظري و العملي في مراكز اعداد القادة .ان مشكلة العراق وبعد الاحتلال الامريكي وسقوط النظام البائد عام 2003 اخذ دستورة بالنظام البرلماني الاتحادي وبالتالي اصبح مجلس الوزراء (رئيس الوزراء) فية قو الذي يترأس السلطة التنفيذية اما منصب رئيس الجمهورية فهو منصب تشريفي فقط .ومن خلال قراءة تاريخ الشعب العراقي وطبيعتة فهو ذو طبيعة خاصة اثبتت التجارب انة لا يقاد الا من قائد شديد الطباع قوي الارادة يحكم بشكل مركزي مع مراقبة البرلمان لتصرفاتة ويحكم ضمن ما يحددة الدستور في نظام حكم رئاسي وخير دليل على ما نقول أن الامام علي بن ابي طالب (علية السلام) الخليفة الراشد والبطل الهمام والذي قو نفس رسول الله (صلى الله علية والة وصحبة وسلم) اتعبة هذا الشعب وقال فية ما قال اما الحجاج بن يوسف الثقفي الظالم فقاد العراق وفرض سيطرتة ونظامة بالبطش والقتل والاغراء .

لقد حدد الفقهاء صفات مهمة للقائد الناجح وهي الحكمة والشجاعة والقدرة في القيادة , الذكاء والجرأة والمبادرة وقوة التأثير على الاخرين (كاريزما) , الصدق والامانة والذكاء والثقة بالنفس والعدل بين الرعية , كفوء ومتعلم . وغيرها من الصفات التي تجعل منة مناسبا للقيادة .

عليه وفي ظل ظروف العراق الحالية والمستقبلية والتي اصبحت مجهولة في ظل النظام الدولي الحالي والصراعات التي جاء بها المستعمر ورسم لها في المنطقة العربية وخطط لسايكو-سبيكوجديدة تجزء المجزء وفرض هيمنة الكيان الصهيوني في الساحة العربية وضمان امنة للقرن الحادي والعشرين وفرض الامر الواقع وكذلك سيطرة الولايات المتحدة (القطب الاوحد في العالم حاليا) على ثروات الدول العربية وبالذات النفط العربي والخليجي . وسنذكر بعض القادة والرؤساء في القرن الماضي والحالي الذين قادوا بلدانهم للوحدة والتقدم والازدهار ووقفوا بوجة الاستعمار الغربي وبالذات امريكا وبريطانيا وفرنسا ومن ثم اصبحوا رموزا يقتدى بهم .وعلى سبيل المثال لا الحصر الرئيس اليوغسلافي السابق جوزيف بروس تيتو او الرئيس الهندي السابق غاندي او الرئيس نهرو ثم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو او الرئيس الافريقي نيلسون مانديلا وكذلك للينين وستالين والزعيم الراحل عبدالكريم قاسم او الرئيس جمال عبد الناصر اضافة الى اشخاص وقياديون كان لهم دورا بارزا في توحيد شعوبهم والمطالبة بحقوقها هذه الشعوب كالراحل ملا مصطفى البرزاني رمز الحركة الكردية في العراق والامام الخميني في ايران الذي قهر الحكم البهلوي الفاسد وجعل من ايران دولة قوية ومتقدمة في كافة المجالات وناهضت الاستعمار والصهيونية ومدت العون الى حركات التحرر في العالم وبالذات المنظمات الفلسطينية ومنظمات تحررية اخرى .اذا ... لابد لنا من قائد تتوفر فية صفات القيادة التي ذكرناها .... يوحد العراق ويرسم لة مستقبلا زاهرا يحمي بة الاجيال القادمة ويزرع فيهم حب الوطن ,حب العراق ,حب العروبة الدفاع عن الاسلام والدفاع عن المبادئ الانسانية السامية وذلك بعد تفشي الخراب والدمار والفساد في كل مفاصل الدولة العراقية وتبوء اشخاص لسدة القيادة غير مؤهلين لها الذين تسببوا بما نراة اليوم من فوضى وفساد لايحمد عقباها .

ليعلم الجميع ان المؤامرة التي يقودها الصهاينة والامريكان والرجعية العربية التي تساندهم في الفكر المتطرف وتمول مشاريعهم الاستعمارية بالمال الوفير غايتها اصبحت معروفة وقد بيناها في صدر هذا البحث.

من كل ما تقدم نرى انة لابد للعراق من دستور جديد نظام الحكم فية رئاسي ولابد من قائد مميز شجاع وعادل يعزز وحدة العراق ويقودة الى بر الامان ...

> **إن النظام الرئاسي اذا كان يضمن وحدة العراق وصيانة حقوق القوميات والاقليات والاديان الاخرى والموجودة اصلا في العراق ومنذ زمن سحيق ووجود قائد عادل مميز يقود العراق الى بر الامان ويجعل منه دولة قوية لا فرق فيها بين مواطن واخر لا على القومية ولا على الدين وان الاشخاص الاكفاء هم الذين يتولون زمام القيادة في هذا البلد فلا داعي لدولة كتب دستورها دولة محتلة ترغب بتمزيق هذا الوطن وجعلة دولة ضعيفة مقابل الدول الاقليمية من جهة واسرائيل من جهة اخرى . اذا لابد من قائد عادل وحكيم ومميز.**

قوانين تستنّزف أموال البلد وتتعارض مع الأعراف والقوانين

سامي الزبيدي
عمان

من المعروف ان المناضلين الوطنيين الذين يناضلون من أجل قضايا وطنهم وشعبهم لا يرجون أجراً أو عرفانا عن نضالهم فهم يقومون بذلك بدافع وطني حقيقي يدفعهم في ذلك ضميرهم الحي وروحهم الوطنية وحبهم لشعبهم ووطنهم وهذا هو حال جميع المناضلين والمجاهدين على مر العصور والأزمنة ومن المعروف أيضاً ان من يطلب أجراً أو مكافئة جزاء نضاله يكون أشبه بالمرتزقة الذين ينفذون أعمالا ويخوضون معارك لقاء مبالغ معينة أو مكاسب أخرى وفي التاريخ الحديث فان الزعماء الوطنيين الذين ناضلوا من أجل استقلال بلدانهم وتخليص شعوبهم من الاستعمار وقارعوا المستعمرين وتحملوا الاعتقال والسجن والتعذيب كان ذلك بدافع حب الوطن وإنقاذ الشعب والتضحية في سبيلهما فلم يكن جمال عبد الناصر ورفاقه يبغون المال والمكافئات عندما فجروا ثورة 23 يوليو 1952 في مصر بل كان همهم استقلال بلدهم والنهوض به وخدمة شعبهم وكذا فعل الزعيم عبد الكريم قاسم ورفاقه من الضباط الأحرار عندما فجروا ثورة 14 تموز 1958كان هدفهم استقلال العراق وتخليص الشعب من الاستعمار والتبعية وكذا كان حال عمر المختار والحبيب بورقيبة قبلهم وكذلك كان حال ماو تسي تونك و جيفارا وكاسترو وهوشي منه ونيلسون مانديلا وغيرهم الكثيرين ممن ضحوا وجاهدوا وتحملوا المصاعب في سبيل تحقيق أهداف أوطانهم في التحرر وإنقاذ شعوبهم من الظلم والاستعباد ولم يفكر كل هؤلاء وغيرهم بمكافئة أو منصب أو جاه أو مال جراء نضالهم وجهادهم ,سقت هذه المقدمة لكي الجم سياسيو عراق ما بعد الاحتلال الذين وضعوا نصب أعينهم السلطة والمناصب والمكاسب والمال والنفوذ قبل كل شئ عندما سلمتهم أمريكا مقاليد الأمور في البلاد بعد الاحتلال مع العلم إنهم لم يناضلوا ولم يشتركوا في عملية إسقاط النظام السابق فالذي أسقط النظام أمريكا وهم جاءوا على الحاضر ومع ذلك فهم لم يفكروا بخدمة شعبهم وبناء وطنهم وأعماره ونفض غبار سنين الحصار والجور والحروب بل على العكس من ذلك فقد خانوا الشعب والوطن وسرقوا أموال العباد ثروات البلاد وأشاعوا الدمار والحروب والاقتتال الطائفي والفقر والجوع والبطالة والفساد والسرقات الكبرى وأهملوا تقديم أبسط الخدمات لشعبهم ودمروا العلم والتعليم والصناعة والزراعة والخدمات الصحية وسرقوا حتى عقارات الدولة وعقارات المواطنين ونهبوا موازنات العراق وأموال المشاريع وسرقوا نفط العراق وفرطوا بأرض الوطن ومياهه الإقليمية وسيسوا الدين ووظفوه لمصالحهم الشخصية والحزبية وسيسوا القضاء كذلك وسخروه لخدمتهم واغتالوا الأكاديميين والعلماء والأطباء وهجّروا من بقي منهم ليُفرغوا العراق من كفاءاته العلمية والمهنية فعم الخراب والدمار والفساد والسرقات والفوضى كل البلاد وصدق قول بريمر الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال عندما سئل عن سياسيو العراق الجدد فقال (إنهم لصوص جئنا بهم من الشارع) ولهذا لم يكتف هؤلاء الساسة بما قاموا به من جرائم كبرى بحق شعبنا ووطننا بل عمدوا الى استغلال نفوذهم وسلطتهم لتشريع قوانين ما انزل الله وما أنزلت بها الأعراف من سلطان فهي تخالف كل الأعراف وكل قوانين السماء والأرض كل ذلك من أجل الحصول على المزيد من المكاسب والمغانم والأموال والثروات ومن هذه القوانين المعيبة والمخجلة قانون الخدمة الجهادية حيث اعتبروا بقائهم في دول المهجر في أوربا متنعمين مرفهين بعيدين عن قمع السلطة وبعيدين عن الحصار الجائر الذي عانى منه أبناء شعبنا سنين طوال خدمة جهادية لأغراض التقاعد وحصلوا على مرتبات تقاعدية عالية جدا بموجب هذا القانون إضافة الى رواتبهم كوزراء ومسؤولين وموظفين، ثم سنوا قانون للسجناء السياسيين ومن خلال هذا القانون أصبح المزور في عهد النظام السابق والسارق والهارب من الخدمة الإلزامية والمجرم والقاتل كلهم سجناء سياسيين حتى بلغت أعدادهم مئات الآلاف تصرف لهم رواتب كبيرة إضافة الى رواتبهم ان كانوا موظفين تثقل ميزانية الدولة كما منح هؤلاء مئات الملايين كمنحة مع قطعة أرض سكنية ولو كانت هذه الأعداد الكبيرة كلهم سياسيين زمن صدام حسين لما بقي النظام يوماً واحداً والعراقيون يعرفون جيداً بعدم وجود سياسيين معارضين لصدام داخل العراق آنذاك والعجيب في قانون السجناء السياسيين انه من يسجن من شهر واحد الى خمسة أشهر له راتب تقاعدي بالحد الأدنى وهو أربعمائة ألف دينار ومن يسجن أكثر من سنة له راتب ثلاثة أضعاف الحد الادني من راتب التقاعد أي مليون ومائتي ألف دينار والمعتقلة من النساء أقل من شهر لها راتب تقاعدي أربعمائة ألف دينار والمعتقلة شهر واحد فأكثر لها حقوق السجين السياسي يعني راتب مليون ومائتي ألف دينار.

ومن حق العراقيين أن يسألوا هل ان المعتقلين الأبرياء الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية أو القوات الحكومية وثبتت براءتهم ومنهم من بقي في المعتقل أشهر ومنهم من بقي سنين ثم أطلق سراحهم ومنهم من مات في المعتقل وأعداد هؤلاء أكثر من عشرات الآلاف فهل يشملهم هذا القانون ؟ طبعاً كلا والمفروض ان القانون الذي يشرع يجب أن يشمل كل فئات الشعب السياسية والعرقية والدينية والمذهبية لكن هذا القانون خاص لأحزاب السلطة فقط ولا يشمل غيرهم ,القانون الآخر الذي أقره السياسيون هو قانون محتجزي رفحاء حيث منح هؤلاء رواتب كبيرة جداً وبأثر رجعي من عام 2006 والراتب يشمل كل فرد من عائلة المحتجز حتى وان كانوا عشرين فهم يأخذون عشرين راتب في سابقة لم تحدث في أي بلد وفي أي قانون وشملت الرواتب حتى الأطفال الذين ولدوا بعد عام 1991 وهو العام الذي هرب فيه جماعة رفحاء الى السعودية فهذه الرواتب العالية هي هدر وسرقة لأموال الشعب وتأكيدا لما أقول فان رواتب كل المتقاعدين في إحدى المحافظات لشهر واحد بلغت (12) مليار دينار في حين بلغت رواتب معتقلي رفحاء في نفس المحافظة و لشهر واحد فقط (86) مليار دينار وبالإضافة الى هذه القوانين تم تشريع قانون التقاعد لأعضاء مجلس النواب عن خدمة أربعة سنوات وحتى وان لم يبلغ العضو الخمسين عاماً من العمر في تجاوز صريح لقانون الخدمة والتقاعد الموحد الذي يشترط فيمن يحال للتقاعد ان تكون خدمته الفعلية خمسة عشر عاما وان يكون قد تجاوز الخمسين من عمره في حين ان الموظف المدني والعسكري الذي لديه خدمة خمسة عشرعاماً إلا شهر واحد لا يتم منحه راتب تقاعدي، وقبل ذلك صدرت قوانين منح من خلالها أعضاء الجمعية الوطنية والوزراء والدرجات الخاصة رواتب تقاعدية لمن خدم منهم أربع سنوات وبعضهم حتى تسعة أشهر والمشكلة ان الأحزاب التي تشرع هذه القوانين أحزاب تدعي أنها إسلامية المروض أنها تطبق الشريعة بعدالتها وسموها فوفق أي شرع وقانون يمنح السياسي والمسؤول راتب تقاعدي خلافاً لقوانين الدولة ومنها قانون التقاعد الموحد ؟ وكيف تضرب هذه الأحزاب الإسلامية الشريعة والقانون عرض الحائط عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الشخصية وبرواتبهم ؟

وأريد أن اسأل هؤلاء السياسيين المتأسلمين هل قام النبي محمد (ص) بمنح الصحابة الأوائل الذين جاهدوا حقاً لا كجهاد سياسيو العراق وضحوا بكل ما يملكون حتى بأنفسهم خدمة جهادية؟ وهل منح(ص) المهاجرين الى الحبشة رواتب كرواتب رفحاء ؟

وهل منح الخلفاء الراشدين الصحابة والتابعين وحتى أبنائهم الذين شاركوا في معارك المسلمين الأولى ومعارك محاربة الردة ومعارك محاربة الخوارج خدمة جهادية وهم يقاتلون ويقتلون لا متنعمين في دول أوربا وغيرها كحال سياسيو ما بعد الاحتلال ؟ و من تاريخنا الحديث نسأل هل منح عبد الكريم قاسم أشقائه وأقاربه راتب تقاعدي عن خدمتهم الجهادية قبل للثورة ؟ لقد بقي شقيقه عبد اللطيف نائب ضابط في القوة الجوية حتى لم يرفعه درجة واحدة ولم يمنحه دار من التي وزعها على العسكريين والفقراء وهو الساكن في الإيجار ولا يملك بيتاً ولم يمنحه رتبة ضابط كما فعل ساسة اليوم لأبنائهم وأقاربهم وأعضاء أحزابهم الذين منحوهم رتبة عميد ولواء وفريق جزافاً ولم يعطي شقيقته التي تسكن في بيت مؤجر بيت من التي وزعها على الفقراء عندما طلبت منه ذلك مع العلم انه نفسه رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع يسكن في بيت استأجره من الدولة ويدفع إيجاره شهرياً من راتبه ولقد بقي عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية الأسبق يسكن في دور الضباط في اليرموك وهو البيت الذي خصصه له عبد الكريم قاسم بعد ان بنى للضباط مدينتي زيونة واليرموك ووزعها على الضباط المستحقين واستثنى عبد الكريم قاسم نفسه من التوزيع لأنه غير متزوج وكون عبد الرحمن عارف ضابط كبقية الضباط المستحقين فقد حصل على هذا البيت وبقي يسكن فيه وهو رئيس جمهورية العراق ومات وهو في هذا البيت ولم يملك غيره أما كان بإمكانه ان يستولي على أحسن البيوت وأرقاها وهو رئيس جمهورية لكنه لم يفعل ذلك لأنه نزيه ووطني وشريف وأمين على أموال الدولة التي كانت بيده , وهل منح المجاهد نيلسون مانديلا نفسه وأعضاء حزبه الذين قضوا ثلثين عمرهم في السجن خدمة جهادية وهو المجاهد حقاً؟ وهل منح نفسه وأعضاء حزبه وأقاربه رواتب تقاعدية ؟وهل قتل أو اغتال أو انتقم أو حتى همش أعضاء الحكومات السابقة من الأقلية البيضاء التي انتهجت الفصل العنصري و قتلت وعذبت أبناء جلدته السود عندما أصبح رئيس جمهورية جنوب أفريقيا كلا لقد عفا عنهم وقال علينا أن ننسي الماضي ونعمل ونبني ونطور ببلدنا مجتمعين متآخين وهل منح هوشي مينه الزعيم الفيتنامي الذي هزم الفرنسيين ومن ثم الأمريكان ووحد فيتنام الجنوبية والشمالية بدولة واحدة نفسه ومقاتليه خدمة جهادية وهو الذي أعطى هو ورفاقه الوطنيين للجهاد والنضال معنى جديد وكبير.

فمن أين جاء من يسمون أنفسهم بساسة عراق ما بعد الاحتلال بنظرية الخدمة الجهادية ومن أي شريعة ومنهاج استقوها وعن أي نبي أو خليفة أو ولي أو حاكم مسلم نزيه أخذوها ومن أي قانون استمدوها إنها نتاج عقولهم الخاوية ونفوسهم المريضة التي جبلت على الخداع والكذب والسرقة والنهب والعمل وفق الأهواء والمصالح الشخصية بعيدا عن مصالح الشعب والوطن، وكيف يسمحون لأنفسهم برواتب تقاعدية عن سنين قضوها في دول الغرب منعمين أسموها سنين جهاد وهم لم يخدموا بلدهم ولم يعيشوا معاناة شعبهم ؟ وكيف يستحقون رواتب تقاعدية أخرى وهم لم يخدموا سوى أربع سنوات وفق قانون مجلس النواب السيئ الصيت بعد أن نهبوا فيها كل أموال الدولة كرواتب لهم ولحماياتهم ومخصصات وإعانات ومكافئات وعمليات تجميل لهم ولعوائلهم ولصرفيات عجلاتهم ولصفقات مشبوهة أموالها تكفيهم وتكفي أبنائهم وحتى أحفادهم ,ومن أي قانون وشريعة استمدوا قانون رفحاء الغير عادل والغير منطقي والذي كلف ويكلف خزينة الدولة شهرياً مئات المليارات من الدنانير تكفي كرواتب لكل العراقيين الذين ليس لديهم راتب ، والحال نفسه ينطبق على السجناء السياسيين الذين يشكل 90 بالمئة منهم من المزورين وغير السياسيين فهو الآخر تبذير لأموال الدولة والشعب ويجب إعادة النظر بملفات المشمولين بهذا القانون، ثم هل يوجد في دول العالم المختلفة في شرق الكرة الأرضية وغربها وشمالها وجنوبها موظفين يستلمون ثلاث رواتب وآخرين يستلمون راتبين في الشهر الواحد ؟

نعم هذا يحصل في العراق وهل يوجد في كل العالم وزير أو موظف بدرجة خاصة وغير خاصة يستلم راتب عن وظيفته الحالية التي يعمل فيها ويستلم في نفس الوقت راتب تقاعدي ؟ أجيبونا يا حكومتنا الرشيدة ويا أحزابها الإسلامية المجيدة , ومن المتعارف عليه في كل الدول ان أي قانون يتم تشريعه يجب أن يتوافق مع دستور الدولة أولاً ويجب ألا يتعارض و القوانين المعمول بها ثانياً وان يتماشى وظروف البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية ثالثاً وان لا يسبب بخسائر مادية كبيرة للدولة ترهق ميزانيتها وتعطل مشاريعها رابعاً فأين قوانين ساسة العراق من هذه الثوابت ؟

> **من حق العراقيين أن يسألوا هل ان المعتقلين الأبرياء الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية أو القوات الحكومية وثبتت براءتهم ومنهم من بقي في المعتقل أشهر ومنهم من بقي سنين ثم أطلق سراحهم ومنهم من مات في المعتقل وأعداد هؤلاء أكثر من عشرات الآلاف فهل يشملهم هذا القانون ؟**